الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

القطاعان العام والخاص والصراع على السلطة في العراق

" يدور نقاش بين أوساط السياسيين وجمهرة من المثقفين حول دور كل من القطاعين الخاص والحكومي في عملية إعادة الإعمار والتنمية وفي مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد. وهذا النقاش الذي يحتل أهمية لدى هذه الأوساط ، يهيمن على الساحة السياسية العراقية صراعاً أساسياً آخر أكثر أهمية وحيوية للعراق في المرحلة الراهنة وفي المستقبل هو الصراع على السلطة بين قوى وأحزاب سياسية عديدة وباتجاهات مختلفة. "

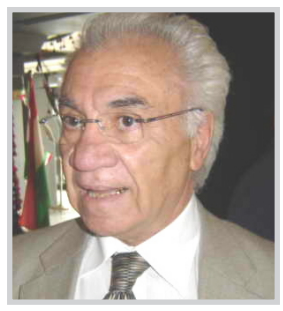

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

إنه الصراع الذي يفترض أن يعار له أكبر الاهتمام لأنه يشكل محور العملية السياسية الجارية في العراق، فالصراع على السلطة يعني بدوره الصراع حول الموقف من مبادئ وممارسات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات وحول وجهة عملية التنمية ومجمل العملية الاقتصادية، ومن ثم يعني الصراع حول السياسات الكلية والجزئية التي يراد ممارستها في العراق من خلال السلطة السياسية.

لا يشكل الصراع حول قطاع الدولة والقطاع الخاص إلا مسألة جزئية، رغم أهميتها الكبيرة وخلفيتها السياسية، في مجمل الصراع الجاري في البلاد، سواء أكان هذا الصراع يدور بين القوى الإسلامية السياسية المتطرفة والإرهابية وبين المجتمع، أم في ما بين القوى الإسلامية السياسية الطائفية حول الحكم لا على مستوى العراق حسب، بل على مستوى المحافظات والأقضية والنواحي والريف، أم على مستوى تكريس سلطة دينية ثيوقراطية محافظة وصارمة أو التحول صوب سلطة مدنية حرة وديمقراطية.

إن أجواء الصراع والنزاع السياسي الخانقة التي يعيش تحت وطأتها المجتمع العراقي، برغم التحسن النسبي في الجانب الأمني في عدد مهم من محافظات الوسط والجنوب وبغداد، تتميز بالقسوة والدموية والاستمرارية، إذ أن هذا الصراع والنزاع الدموي يغذى من دول الإقليم على قدم وساق وبموارد مالية كبيرة جداً وبجهود سياسية وإعلامية كبيرة وحضور فعلي صارخ.

والجدير بالإشارة أن هذا الصراع لا يجري على مستوى السياسيين والمثقفين حسب، بل أصبح جزءا من عمليات التعبئة الشعبية للقوى السياسية الإسلامية الطائفية بشكل خاص التي استطاعت خلال الأعوام المنصرمة أن تنشط وتعمق الرؤية والذهنية الطائفية على حساب الذهنية الوطنية العراقية، والذهنية المحلية الضيقة على حساب الذهنية الوطنية المفتوحة، والقومية الضيقة على حساب الوعي المشترك بالعيش المشترك في العراق مع ضمان الحقوق القومية المشروعة والعادلة.

لم يجد المجتمع العراق حتى الآن القواسم الوطنية المشتركة التي تستقر عليها العملية السياسية، وبالتالي فأن الجانب الأمني يمكن أن يفلت دفعة واحدة ومن جديد، أو يتحول الحكم إلى نظام مستبد يفرض الأمن بقوة السلاح وليس بالتفاهم والوعي المشترك بضرورة السلم الاجتماعي القائم على المصالح المشتركة. وهي الحالة الراهنة التي لا يمكن التنبؤ بتطورها ما لم تتوصل القوى السياسية العراقية إلى رؤية مشتركة لحكم مدني ديمقراطي وليس على أساس حكم ديني أو ثيوقراطي متشدد على نمط الحكم في إيران أو مشابها له.

كما لا شك في أن الصراعات والنزاعات الجارية لا تجري وحدها داخلياً وإقليمياً بل تلعب فيها القوى الدولية ومصالحها وفق أجنداتها، وخاصة قوات الاحتلال في العراق، رغم إنهاء قرار الاحتلال رسمياً، دورها المتميز والفاعل في الوضع السياسي والأمني العراقي. وإذ استطاعت قوات التحالف الدولي، وبالتعاون مع القوات العراقية، أن تحقق حتى الآن جملة من النجاحات في الوضع الأمني، إلا أنها عجزت سياسياً عن تحقيق تغيير في وجهة العملية السياسية التي كرستها منذ أن كانت القوى الحاكمة حالياً في المعارضة للنظام المخلوع.

من هنا يمكن القول بأن المشكلة التي تواجه المجتمع العراقي هي أكبر بكثير من المشكلة الاقتصادية، برغم أهميتها، ومنها مشكلة قطاع الدولة والقطاع الخاص. إنها أزمة متراكمة ومستفحلة وذات أبعاد عديدة، برغم الضوء الذي يبدو لنا واضحاً في نهاية النفق بسبب جلد وصبر الشعب العراقي وسعيه للخلاص من الأزمة الخانقة.

لا شك في أن صراعاً يدور حول دور كل من القطاعين العام والخاص، ولكن علينا أن ننتبه في هذا الصراع إلى جملة من الملاحظات التي يفترض طرحها للمناقشة والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١-شهد المجتمع العراقي انتكاسة مريعة وتراجعاً كبيراً في بنيته الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، أي قبل وأثناء الحرب العراقية الإيرانية وامتداداً لها في غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ومن ثم الضربات الجوية المتلاحقة والحصار الاقتصادي الطويل، ثم حرب الخليج الثالثة التي أجهزت على نظام الاستبداد والعبودية والجريمة، وأخيراً وليس أخراً الإرهاب الدموي الذي دمر وقتل وعطل عجلة إعادة الإعمار والتنمية في البلاد.

٢-والبنية الاجتماعية المدنية الجديدة التي بدأت تتشكل للمجتمع والدولة في تلك العقود المنصرمة، تراجعت عنها بسبب مضمون السياسة الدولة وحروبها والحصار الاقتصادي لصالح المجتمع العشائري والفئوي الذي يستند إلى العشيرة والطائفة الدينية وتقاليدهما المعروفة لنا جميعاً وما يحمله كل ذلك من تناقضات وصراعات ونزاعات.

٣-والدولة المؤسساتية التي وجدت بصيغة ما في العقود المنصرمة تم تدميرها عبر سياسات النظام البعثي وحروبه وبفعل سياسات الإدارة الأمريكية التي نفذها بول بريمر في العراق في أعقاب الحرب الأخيرة، وتراجع ما تبقى منها لاهثاً إلى الوراء، وهي الآن تزحف على كثبان رملية لم يحسم أمر بنيتها وتطورها بعد، كما أن الحريات السائدة فيها قلقة ومحفوفة بمخاطر جدية تتأكلها المليشيات الطائفية المسلحة والاختراقات المحلية والإقليمية والدولية التي لا تعمل لصالح إقامة دولة مؤسساتية تستند إلى الشرعية والقانون الديمقراطي، والحياة الديمقراطية المنشودة غائبة عملياً.

٤-وهذه الدولة لم تعد تملك الكثير من المؤسسات الاقتصادية، إذ أن الكثير منها قد تمت خصخصته في فترة حكم صدام حسين وأثناء الحرب العراقية –الإيرانية وما بعدها، والقسم الآخر يعاني من مشكلات كثيرة.

٥-ولكن هذه الدولة تملك المورد النفطي الأساسي في الاقتصاد العراقي والممول الفعلي لخزينة الدولة والميزانية التنموية. وهذا المورد النفطي والمالي الذي هو بيد الدولة يفترض الحفاظ عليه وحمايته بالدرجة الأساسية وتطويره وضمان استخدامه لمصلحة تطوير المجتمع وتقدمه.

٦-وخلال فترة السنوات العشر القادمة يفترض أن ينشأ تعاون متين بين القطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي من جهة، وقطاع الدولة من جهة أخرى. إذ أن من المعروف أن القطاع الخاص لكي ينمو ويتطور ويساهم بفعالية في العملية الاقتصادية سيكون بحاجة إلى الكثير من مشروعات الهياكل الارتكازية المفقودة حالياً في العراق. والدولة بمواردها المالية قادرة على توفير مشروعات البنية التحتية بشكل منفرد أو بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، كما يمكن للقطاع الخاص أن يولي عنايته واهتمامه بمشاريع مهمة في حقول صناعية وزراعية كثيرة وبتعاون وثيق أيضاً مع القطاع الحكومي.

٧-لا يمكن للاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة وعلى مدى العقود الثلاثة القادمة أن يستغني عن قطاع الدولة أو أن يستغني عن القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وبالتالي لا بد من إيجاد صيغة تعاون وتنسيق عملية تنهض بالاقتصاد العراقي من كبوته الشديدة، وهي المهمة الأولى المركزية حالياً في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي والتي في مقدورها أن تعالج أزمة البطالة المستفحلة وأزمة الفقر المدقع لفئات واسعة في المجتمع.. الخ.

٨-والمشكلة التي تواجهنا اليوم في العراق في إطار العملية الاقتصادية تبرز في تبني جمهرة من الاقتصاديين العراقيين المتنفذين وجهة نظر المحافظين الجدد واللبرالية الجديدة في الدول المتقدمة صناعياً والمؤسسات المالية الدولية الموجهة لاقتصادات الدول النامية التي تدعو إلى مسألتين رئيستين، وهما:

-توقف الدولة كلية عن النشاط الاقتصادي وجعله بيد القطاع الخاص بشكل كامل، في وقت يعجز القطاع الخاص النهوض بهذه المهمة، وفي وقت يحتاج الاقتصاد العراقي إلى جهود الدولة.

-ابتعاد الدولة عن التصنيع والاكتفاء باستيراد السلع المصنعة من الخارج، أي جعل الاقتصاد العراق اقتصاداً استخراجياً استهلاكياً لا غير، وهذا يعني العجز عن تحقيق عدة مسائل سلبية على الأقل:

أ.إبقاء الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من حيث النفط والزراعة واستهلاكياً في اعتماده على استيراد نسبة عالية جداً من احتياجات السوق المحلية.

ب.استنزاف شديد للموارد المالية المتأتية من النفط الخام دون المشاركة في أغناء الثروة الوطنية.

ت.عدم تحقيق تراكم رأسمالي ضروري في العملية الإنتاجية لتغيير وحدانية التطور وتشوه بنية الاقتصاد العراقي وعدم تكامل في العملية الاقتصادية.

ث.العجز عن تأمين العمل لمزيد من الأيدي العاملة في دولة ما تزال نسبة الأطفال والصبية والشباب كبيرة تضخ سنوياً الكثير من الأيدي العاملة الجديدة على سوق العمل.

ج.العجز عن ضمان الأمن الغذائي من المنتجات الزراعية والصناعية في البلاد والانكشاف الشديد على الخارج.

وستكون لمثل هذه السياسة عواقب سلبية على المدى البعيد والأجيال العراقية القادمة، رغم أن الجيل الراهن سيعاني من البطالة والفقر بشكل خاص، إضافة إلى استمرار فعل بقية المشكلات الاقتصادية.

نحن أمام صراع ملتبس في غالب الأحيان بشأن العلاقة بين القطاعين العام والخاص من جهة، وبشأن العلاقة بين الصناعة والزراعة والتجارة من جهة أخرى، لسببين هما:

الخلفية الفكرية والسياسية التي يحملها كل طرف من أطراف الصراع والمبنية على أحكام مسبقة وجاهزة.

وعدم وضوح الرؤية للواقع الراهن ومهمات المرحلة التي يعيش فيها العراق ومن ثم مهماته الراهنة ومهمات أجياله القادمة.

وهذه النقد يتوجه صوب المغالين المتخندقين في اتجاهين متناقضين وليس باتجاه واحد.

القطاع الحكومي والقطاع الخاص لا يعنيان شيئاً في خضم الصراع من أجل السلطة السياسية. فالدولة الاشتراكية السوفييتية التي كانت تمتلك كل شيء، فرطت بكل شيء لأسباب كثيرة، ولكن بشكل خاص بسبب البيروقراطية وغياب الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والفساد الحزبي والحكومي، المالي والإداري أو الوظيفي .. والتعسف في هيمنة الدولة على كل شيء ثم فقدت السيطرة على كل شيء، إضافة إلى أسباب كثيرة جوهرية أخرى.

إن جوهر القضية في العراق يكمن اليوم في موقفنا من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومدى الوعي بمهمات المرحلة ومستوى العدالة الاجتماعية الذي ننشده، وليس بالشعارات التي تطرح وفيها الكثير من المزايدات التي لا تتطابق مع الواقع القائم ولمدى ربع قرن قادم على اقل تقدير. المرحلة تستوجب الصراحة في طرح الأفكار والمواقف والنضال. نحن أمام مهمة بناء العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في العراق ولسنا أمام أي مهمة أخرى. ولكن الرأسمالية التي يفترض أن تبنى في العراق تعتمد بالأساس على القطاع الخاص، أي على دور البرجوازية وعلى نشاطها الاقتصادي التصنيعي والزراعي والتجاري ...الخ، ولكن هذا لا يعني غياب أو تغييب دور قطاع الدولة، بل لا بد من مشاركته إذ أن المرحلة ومستوى التطور وواقع المجتمع تستوجبه في العراق، تماماً كما تستوجب القطاع الخاص. نحن أمام مهمة إزالة بقايا العلاقات القديمة المتخلفة والبالية المعرقلة لنمو الرأسمالية والتصنيع الحديث وتحديث الزراعة والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ولكن، ونحن نبني العلاقات الرأسمالية، نحتاج إلى عتلات مهمة أو إلى آليات يفترض فيها أن تساند وتساعد تعجيل عملية التنمية والنمو وتحقيق التراكم الرأسمالي وتنظيم هذه العملية في اقتصاد السوق الحر من جهة، ولكن نحن بحاجة أيضاً إلى كوابح يفترض فيها أن تحد في الوقت نفسه من شراسة الاستغلال المحتملة وأن تساهم في تنظيم العملية الاجتماعية بقوانين ملزمة بحيث يتجنب المجتمع احتدام الصراعات الطبقية بسبب نشوء فجوة متسعة في مستويات المعيشة والغنى والثروة من جهة أخرى. ومثل هذه الإمكانية متوفرة وضرورية تستوجبها الوقائع الجارية على أرض العراق وفي المجتمع. أي أننا بحاجة إلى اقتصاد حر ولكن بوجهة اجتماعية منظمة للعلاقات والضمانات في المجتمع.

كلنا يعرف بأن القوانين الاقتصادية الموضوعية في الرأسمالية هي واحدة، ولكن فعل تلك القوانين متفاوت بالارتباط مع مستوى التطور والمراحل التي قطعها التطور الاقتصادي الرأسمالي في كل بلد من هذه البلدان والسياسات التي تمارسها الدولة. وهذا يعني أن التجارب متباينة من حيث الزمان والمكان والمستوى ومن حيث التعامل مع تلك القوانين الاقتصادية الموضوعية ومع القواعد والآليات التي تنظيم العملية الاقتصادية. ومن هنا علينا أن ننتبه وننبه بأن ما نفذ في الولايات المتحدة أو بريطانيا أو ألمانيا أو أسبانيا أو البرتغال أو غيرها من سياسات وإجراءات لا يمكن أن تكون ذاتها في العراق، رغم كون القوانين الاقتصادية الموضوعية الفاعلة للرأسمالية واحدة. إن وعي هذه القضية ضروري لكي نبتعد عن النصية والتجريبية والخضوع لهذا النموذج أو ذاك، إذ لا يمكن أن يكون ذاته مناسباً لكل الدول.

نحن بحاجة إلى تطور رأسمالي بالقطع ودون أي لف أو دوران، ولكن نحن بحاجة إلى ضوابط تسمح بنشوء سلم اجتماعي يساعد على تسريع العملية الاقتصادية والبناء الرأسمالي والتغيير الاقتصادي والاجتماعي وينقل المجتمع من مرحلة إلى أخرى. نحن في العراق لا نزال في قعر التخلف والفوضى والبؤس والفاقة برغم غنى الأرض. والسياسة فن الممكنات، ومن شأن الفكر السياسي أو الفكر عموماً أن يساعد على اكتشاف تلك الممكنات في اللحظة المناسبة بعيداً عن التطرف والمغالاة والمزايدة يميناً أو يساراً. والواقع المعيش هو الذي يفرض علينا دراسته واستخلاص المهمات منه، وليس وضع المهمات وفرضها على واقع لا يتحمل تنفيذها. الفكر، أو المهمات المستخلصة عبر التفكير بالواقع، هي انعكاس أو تجلي أو تعبير عن ذلك الواقع. علينا التعلم من دروس الماضي التي يمكن أن تمدنا بزاد لا ينضب مع تطلع واقعي ومسئول نحو المستقبل بعقول متفتحة وذهن يقظ ومشاركة شعبية وفي أجواء من الحرية والديمقراطية والمسئولية.

نحن بحاجة إلى أن نضمن التعامل العقلاني مع النفط العراقي ومع إيراداته المالية لكي لا يبقى العراق ريعياً استهلاكياً، بل منتجاً للنفط الخام والصناعة التحويلية والمنتجات الزراعية في ضوء إمكانيات وحاجات العراق ومن خلال نشاط القطاعين الخاص والعام وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص المحلي والأجنبي ووفق رؤية رحبة ومتفتحة على الواقع الجديد الذي يعيش فيه العالم، عالم العولمة التي هي في الجوهر رأسمالية، ولكنها عملية موضوعية لا فكاك منها، مع وجود سياسات عولمية خاصة بالدول الكبرى وفق أجنداتها ومصالحها، والتي يفترض أن يعرف العراق كيف يتعامل معها وسبل الاستفادة منها وتجنب سلبيات تلك السياسات وأن لا يضع نفسه خارج إطارها، إذ أن هذا غير مستحيل كما أنه غير سليم.

لا شك في أن الانكشاف الاقتصادي المطلق الراهن على العالم الخارجي له أضراره الكبيرة على العملية الاقتصادية وعلى الإنتاج المحلي والتثمير والتنمية الإنتاجية وعلى تبعية هذه العملية والأمن الغذائي بشكل كامل للاقتصاد الدولي، في حين يمكن أن تكون هناك ضوابط مهمة لهذا الانكشاف الاقتصادي على الخارج الذي يسمح بتحقيق التنمية وليس إغراق الأسواق المحلية بالسلع المصنعة والمنتجات الزراعية الأجنبية بحيث يعجز الاقتصاد الوطني عن تنمية وتطوير إنتاجه وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة فيه. والمشكلة الراهنة تبرز في غياب رؤية حكومية واحدة أو متناغمة أو متفق عليها حول وجهة العملية الاقتصادية، بسبب غياب البرنامج المشترك الذي تلتقي عنده القوى والأحزاب السياسية العراقية، وبسبب غياب التعاون والفهم المتبادل بينها، وبسبب شدة التعارض بين البرامج أيضاً. ويشكل الموقف من القطاعين الخاص والحكومي ومن القطاعين الصناعي والزراعي أحد أبرز تلك النقاط غير الواضحة وغير المحسومة في العملية الجارية في العراق، بسبب طبيعتها السياسية وعلاقتها بالفساد المالي السائد في البلاد وعلاقة ذلك بالدول الإقليمية والدولية والمصالح الخاصة للأفراد والقوى والأحزاب وبالصراع الجاري على السلطة السياسية. وحل هذه المشكلة سيستغرق وقتاً طويلاً ومنهكاً حقاً، ولكنه سيستقر على حال ما دامت هناك قوى شعبية وأحزاب سياسية ذات مصلحة وذات اهتمام بالتحول الوطني والديمقراطي للبلاد.

نحن والتسامح الديني

فالح عبد الجبار
كاتب

فكرة التسامح الديني في العالم العربي تكاد تكون كاريكاتيراً. يلهج بهذه الفكرة جل السياسيين، صدقاً، او تصنعاً، بحمية بالغة، او ببرود مدروس. وما ان يتفوه احدهم بـ " التسامح " حتى تتذكر الفيلسوف جون لوك واقانيمه الفكرية. او هكذا يخيل اليك. ولكن ما ان تحك جلد " المتسامح " قليلاً حتى تجد خواء. فالتسامح عند السياسيين العرب وبخاصة العراقيين منهم، ضرب من بوس اللحى، واللطف بل الكياسة واللياقة في السلوك، و " تمشية الامور "، و " غض النظر "، نوع من ثقافة " معليش " و " ما في مشكل " و كلنا " اخوة "، " ابناء حواء وآدم".

لا ريب أن التسامح يتساوق مع قدر من الكياسة واللياقة، ونوع من الأخوة، وتمشية الامور، لكنه في الاصل فكرة فلسفية ذات أبعاد سياسية، حقوقية وقانونية، ولاهوتية في آن، وبات الآن نظاماً حقوقياً وقانونياً.

ولم تتبلور فكرة التسامح إلا بعد قرون من سجالات فكرية، ومعارك سياسية، وانقلابات. وتكللت هذه ببلورة فلسفة التسامح عند جون لوك، الذي لخص اتجاها عارماً في عصيره (القرن السابع عشر) لوقف الحروب الدينية، ومنع حرق الهراطقة (المخالفين في الرأي الديني) ووقف ذبح المخالفين، وهو ما يجري عندنا بحمية منقطعة النظير.

تقوم فلسفة التسامح على معمار دقيق، فلسفي، وسياسي، وحقوقي، ولاهوتي، يرسم حدود العلائق، واجبات وحقوقا، بين الدولة، والسلطة الدينية (الكنيسة)، والفرد (المجتمع) وهذا التمييز الثلاثي (الدولة، الكنيسة، الفرد) هو ثمرة تطور المجتمعات الحديثة، كما هو ثمرة تطور الفكر الفلسفي الدارس لها.

تبدأ فلسفة التسامح، أول ما تبدأ، بتحديد جوهر وظائف الدولة، وتخومها. فالدولة عند واضعي نظرية التسامح، وبالذات جون لوك، جماعة سياسية تشكلت لغرض الحفاظ على ما اصطلح عليه بـ " الخيرات المدنية "، التي تشمل حق الحياة، حق الحرية، حق سلامة البدن وحمايته من الأذى، وحق التملك (ارض ونقوداً ومنقولات). وتجد صدى لهذه الوظائف في إجماع فقهاء مسلمين على تفضيل "حاكم غشوم" على " فتنة تدوم ". فالحاكم لاجم للفوضى، والفتنة هي الفوضى التي تنهار فيها قواعد المدنية، كما هو الحال في الحروب الاهلية، او سيادة الميليشيات، المقدسة او المدنسة، أو مزيجهما.

وإستناداً الى هذا التحديد الوظيفي، تنحصر سلطة الحاكم المدني في حماية حق الحياة ولواحقها، حماية الجسد، الحرية، وحق الملكية، وتطبيق القانون بالتساوي على افراد ومؤسسات المجتمع للحفاظ على " الخيرات المدنية ". خارج هذا الميدان، لا يرى مفكرو فلسفة التسامح ان للحاكم المدني أي حق في امور الحياة الآخرة، ونجاة النفوس وصلاحها، فالخالق لم يمنح حاكماً مدنياً هذا الحق، وبالتالي فإن تعدد معتقدات الحكام واختلاف آرائهم ينبغي ان تظل شانا خاصاً بهم، لا تمس حق الآخرين في حرية الضمير.

أما الجانب الأخر في معمار فلسفة التسامح فهو سلطة المؤسسة الدينية، او الكنيسة في الاطار الغربي، تقابلها مؤسسة المرجعية (على الجانب الشيعي) المستقلة عن سلطة الدولة، ومؤسسة الافتاء، او مؤسسات الفقه (الازهر، الزيتونة) المندمجة بجهاز الدولة.

لقد اعتبر مفكرو التسامح ان " الكنيسة "، أي المؤسسة الدينية واتباعها، هم جماعة حرة تآلفت بارادتها لعبادة الخالق علنا على نحو تراه معقولاً ومقبولا وكفيلاً بضمان سعادة الدنيا وثواب الآخرة.

ولهذه الجماعة قواعد محددة تنظم شروط وموجبات عملها، والانتماء اليها، او الاقصاء منها. والجماعة الدينية، عند لوك مثلاً، تقوم على الانتماء الطوعي، الارادة الحرة، غير ان التنازع الدائم بين شتى الفرق يقسم الدين الواحد، ويضع طرق الخلاص الدنيوي والآخروي في تنازع. غير ان سلطة الجماعة الدينية في ظل هذا الانقسام تنحصر في تحديد مفهومها للايمان، ومراعاة اتباعها لهذا المفهوم على قاعدة حرية الضمير لا القسر، او خروجهم على هذا المفهوم بشكل حر الى مفهوم آخر.

تنحصر الانقسامات والمنازعات هنا في اطار التفكير والعبادات، ولا تتعداه الى سلطة سلب الحياة والحرية وحق الامتلاك، فذلك شأن من شؤون الدولة، لا الكنيسة.

ويكتسي هذا المبدأ اهمية مطلقة. فالتمييز الحقوقي بين وظيفة الحاكم المدني، والسلطة المقدسة، يحصر كل واحدة منهما في اطار محدد.

بوسع الدولة ان تعاقب كل اعتداء او تجاوز يقع على حق الحياة، حق حفظ الجسد من الاذى، حق الحرية، حق التملك، فتلك هي وظيفتها الاساس. ولكن ليس بوسعها فرض مذهب الحاكم او الحكام على افراد الجماعة السياسية. فالايمان والشعائر لا تنتمي الى ميدانه.

بالمقابل فان السلطة الدينية لا يمكن ان تتولى وظائف الردع والعقاب في ميدان الدولة، فوظيفتها تقتصر على الشأن الروحي، وبوسعها اقصاء الافراد المخالفين لها من صفوفها دون ان يترتب على ذلك الاقصاء أي عقاب مادي او بدني او اعمال عنف، او حتى سلوك مهين.

واذ تؤسس فلسفة التسامح لحرية الضمير، وحرية الانتماء الى مذهب ديني محدد، فان هذه الحرية عينها تضع على الفرد مقيدات تلزمه بعدم التجاوز على حرية الافراد الآخرين، كما تلزمه بان لا تكون آراؤه الدينية مهددة للحقوق المدنية والسلم المدني للآخرين، افرادا او جماعة.

اساس حرية الضمير ان الايمان او اليقين واقعة باطنية، فالايمان مغروس في روح المؤمن، في عقله، ولا يمكن فرضه قسرا، لأن طبيعة العقل الانساني هي استقلاله. ولكن لهذا الايمان الباطني، في التطبيق، نتائج تخص في جانب منها الدولة، والمؤسسة الدينية، وبقية افراد المجتمع. بوسع الدولة ان تقتص من المؤمن اذا رأى ان ايمانه يبيح له ذبح الغير، وبوسع المؤسسة الدينية ان تطرد افرادا معينين من صفوفها ان خالفوها الرأي (كما يحصل في الاحزاب والجمعيات)، دون ان يحق لها المساس بشخصهم وحريتهم وممتلكاتهم.

هذا المعمار الثلاثي للعلائق بين السلطة المدنية (الدولة)، والسلطة الدينية (الكنيسة، المرجعية، الخ)، وافراد المجتمع، هو معمار حقوقي ولا هوتي، لا بدله من مؤسسات تحميه، ونظام قيم مدني يسنده، وبخلافه تسود الفوضى.

تدعي الدولة، عندنا، الايمان، وتتدخل بفظاظة، بل قسوة لا متناهية احيانا، لارضاء الاكليروس بفرض صيغة مذهبية معينة، او تأويل مدرسي معين، ولكنها لا تتورع عن مهاجمة دور العبادة بمجرد ان يمسها أحد من المتعبدين.

بتعبير آخر تضحي الدولة بحرية افراد وجماعات المجتمع، لكنها تتنمر في الحفاظ على حريتها. ولا يختلف سلوك المؤسسات الدينية كثيراً عن هذه الازدواجية.

اما الحركات الاجتماعية الدينية، أي الاحزاب القائمة على تفسير محدد للمعتقد ايا كان، فانها تتبع قاعدة الخرق، السائدة على كل المستويات.

وتبدو المنطقة العربية –الاسلامية بحاجة الى انطلاق حركة مدنية للجم الدولة، ولجم المؤسسة الدينية، ولجم الافراد والجماعات في الاطار المجتمعي عن خرق الحقوق، وتأسيس حرية الضمير قانونياً ومؤسساتياً. انها رحلة شاقة، لكنها جديرة بالتفكير.

أساليب التصويت في الاجهزة التشريعية (البرلمانات)

د. فلاح اسماعيل حاجم
موسكو / روسيا

شهد تاريخ الاجهزة التشريعية للدولة (البرلمانات) اساليب مختلفة للتصويت على مشاريع القوانين، ربما من بين اقدمها ما كان سائدا في البرلمان البريطاني (وطن البرلمانية الاول)، حيث يخرج المصوتون على مشاريع القوانين من خلال بوابات مختلفة وفقا لموقفهم من المشروع المطروح للتصويت، فيما يقوم موظفون (هم حراس قاعة المناقشات في اغلب الاحيان) بتسجيل اسماء المصوتين والفرق البرلمانية التي ينتمون اليها، اضافة الى الدائرة الانتخابية التي يمثلونها. لكن واحدا من اكثر الاساليب انتشارا في الوقت الراهن هو استخدام الاجهزة الالكترونية والتي تضمن بدورها سرية التصويت، حيث تظهر اللوحة الالكترونية نتيجة التصويت فقط دون الاشارة الى شخصية العضو البرلماني او التكتل البرلماني الذي ينتمي اليه. فيما تذهب بعض البرلمانات الى اتباع اسلوب التصويت العلني، بعض الاحيان، وذلك بهدف اطلاع الناخبين على مواقف ممثليهم في البرلمان من هذه القضية او تلك، وكثيرا ما يسبق تصويت النواب على مشاريع القوانين المقترحة كلمة لرئيس هذه الكتلة او تلك توضح الاسباب التي تدفع الكتلة البرلمانية الى التصويت على مشروع القانون او الاعتراض عليه (البرلمان الروسي). على انه لابد من التذكير ونحن بصدد الحديث عن اساليب التصويت، بان طرق تحديد نواب البرلمان لموقفهم من مشاريع القوانين (ومقررات البرلمان الاخرى) خاضع للتعديل والتغيير المستمر، ذلك انه ليست هنالك من قواعد صارمة لتحديده ، عوضا عن كون الوثيقة المتضمنة لأسلوب التصويت خاضعة هي الاخرى للتعديل بحكم طبيعتها المرنة، ولكونها معدة اساسا لتنظيم العلاقات تحت قبة البرلمان، ما يجعل امر تعديلها رهنا بارادة الاكثرية البرلمانية.

في الكثير من الاحيان، وربما لعدم ثقة اعضاء البرلمان بالاجهزة الالكترونية ، وخشية من امكانية التلاعب بنتيجة التصويت من قبل القائمين على ادارة تلك الاجهزة ، تعمد بعض البرلمانات لاستخدام صناديق الاقتراع لاجراء عملية التصويت. ففي المانيا مثلا واثناء التصويت على المسائل المهمة على شاكلة منح الثقة للحكومة او سحبها منها، تقوم رئاسة البرلمان بوضع صندوق للاقتراع على المنصة الرئيسية لاجراء عملية التصويت السري تحت اشراف الرئاسة ذاتها وامام انظار النواب.

التجربة البرلمانية لبعض البلدان لا تلزم الاعضاء بالتصويت، حيث توكل هذه المهمة (في بعض الاحيان) لرئيس الفرقة البرلمانية (الحزب او الكتلة البرلمانية). بطبيعة الحال يقوم رئيس الكتلة بالتصويت بعد اجراء مشاورات مع اعضاء كتلته للتوصل الى موقف موحد بصدد التصويت (هولندا).

ان حق التصويت يعتبر من الحقوق الشخصية لعضو البرلمان، غير ان التشريعات في بعض الدول وانظمة ادارة الجلسات تبيح للعضو البرلماني، في حالات محددة (حالات المرض والسفر والسفر بمهمات برلمانية او حكومية خاصة والتواجد بعيدا عن البرلمان لاسباب قاهرة ...)، تخويل احد زملائه بالتصويت، على ان يكون ذلك موثق بكتاب خطي من عضو البرلمان ذاته (فرنسا).

تجدر الاشارة الى انه يمكن اعتماد اساليب مختلفة للتصويت (السري والعلني) في البرلمان الواحد، وربما كان لطبيعة الموضوع الذي يتم التصويت علية الدور الحاسم في تحديد الاسلوب الذي ينبغي الاخذ به لتحديد موقف النائب من هذه القضية او تلك.

وفي جميع الاحوال فان الاسلوب الاكثر شيوعا في الوقت الحاضر هو استخدام التكنولوجيا الحديثة في التصويت مع بقاء الأسلوب التقليدي برفع الايدي، وذلك لتاكيد الشفافية سيما وان جلسات البرلمان علنية وتبث ، في اغلب الاحيان، لجمهور الناخبين في دول الديمقراطية المتاصلة.